

ذلك فان قال له زيد على ذلك لم يرد عليه وليصل هذا
 الوضوء ولا يمكنه من الزيادة على ما قدره الشرع وانزبه
 فاذا فرغ من توضئه على هذه الصفة فليقفه من موضع الوضوء
 للصلوة ولا يدع له من اختياره شيئاً من ذلك ولا يخرج في ان
 يوضئه غيره من غير عذر فضلاً اذا كان هذا العذر
 العظيم فان ابا عاذ كرتة وترغب عنه ولم يرد الا ان
 تتوضأ لنفسه صبيحة من شؤس في متوضأ حتى يرتفع
 النهار وتبطل الصلوة فانما الحكم عليه باستحقاق
 الارب وجرده السباط والحر نفسية
 لانه قد اخل بالصلوة مع كونها ممكنة له على خلاف ما فعله
 فيكون مؤدياً لها المدخل الثالث في الصلوة فان
 كان شك في عذر كعائتها فليجتهد ان يكون مضياً مع غيره
 حتى خاض من هذا الدرع وليقلد الامام امره فلا يفرق
 له معه فانه يكون متمسكاً عنه ذلك كما قال الرسول صلى الله عليه وآله
 الامام ظان بحين صلاه الماحوم مفرقة بصلوه الامام حتى
 اذا فسد صلاه الامام فسدت صلاه الماحوم تبعاً لها
 وان كان شك في اصلها وطرقه عظيم الله تعالى فيها

على من عليه السلام ان تصلي
 في الوضوء الوضوء في غير
 في الصلوة ان تصلي
 عليه لا يمكن ان يصل
 اذا كان في الصلاة
 وهو الشك والطمع
 لا يجوز ان يخرج

فيصل

فليصل على الصفة المشروعة فانها مجزئة وان اختلفت في افضل
 ومسقطه للقضا وفي هذا حصول العرض المقصود وان كان
 هذا وسواه في التيه فالصلوة المجزئة هو ان يولي الظاهر
 لا غير فان ذلك مجزئ من غير زيادة وان كان يوسو ترى
 حصول النية وكان ذكرها بالمسا في ينسب من الشك فليكن كرها
 بلئانه ولا يخرج عليه في ذلك وليكن حرضه على الفرض
 اذا كان في زيادة العرض سلامة عن الوضوء والافضل
 الاتيانا الواجبها ومستوفيا المدخل الرابع الصوم
 فان كان شك فيما انعقد به الصوم في رمضان فليكن منعقد بنية
 من الليل نوي بها صوم اليوم من رمضان من غير زيادة
 بهذا الصل من يدسر من غير كلف وان تلفظ بها كان احسن
 اذا كان فيه سلامة عن الشك والوضوء واذا كان
 شك في المقطرات فليجتنب لاكل والشرب والحام وانزال
 المني فان هذه كلها مفطرات وناقضاً للصوم فاما ال
 فانه لا يغير وان ازيد زجراً لعموم البلوى به اجماعاً وان
 كان وسواه من جهة ما بلغ من اسنانه من نقايا الطعام فليقل
 لانه لا يتعلق بها الا الشئ اليسير الذي لا يخل بشيء الصوم

195